ملخص وقائع إجتماع إقليمي حول "السياسات الاقتصادية، دخول وخروج المؤسسات الصناعية والأداء الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"

عرض : رياض بن جليلي

ملخص وقائع اجتماع إقليمي حول السياسات الاقتصادية، دخول وخروج المؤسسات الصناعية والأداء الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عرض: رياض بن جليلي*

مقدمة

عُقد خلال الفترة 1-2 ديسمبر 2006 اجتماع نظمه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية للتداول حول المنهجية التي يمكن أن استخدامها لتنفيذ المشروع البحثي حول "السياسات الاقتصادية ودخول وخروج الوحدات الإنتاجية (المنشآت الإنتاجية) والأداء الاقتصادي في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، حيث سوف يتم تنفيذ المشروع البحثي في كل من الأردن، وتونس، ومصر والمغرب. هذا ويتمثل الهدف الأساسي من هذا المشروع في استكشاف ما إذا ترتب على سياسات التحرير الاقتصادي التي طبقتها هذه الدول منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي تحسناً في الإنتاجية من خلال دخول وخروج الوحدات الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية. ولأغراض البحث فقد تم تعريف التحرير الاقتصادي على أنه يتمثل في الانفتاح التجاري على العالم وعلى دور الدولة في الاقتصاد.

وفي ما يتعلق بمحتوى الدراسات القطرية، فقد تم الاتفاق على أن تشتمل على تقييم تجربة دخول وخروج الوحدات الإنتاجية ومقارنتها بالتجارب الناجحة في الدول النامية؛ والتعرف على كيفية تأثير السياسات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية على عملية حراك الوحدات الإنتاجية؛ وتقييم وقع عملية حراك الوحدات الإنتاجية على إنتاجية قطاع الصناعة التحويلية؛ وتقييم مدى ارتباط هذا التأثير بوجود مظاهر لعدم الكفاءة الإنتاجية من بعض الأقطار.

تمثّل الحافز للقيام بصياغة المشروع البحثي في نتائج تم الحصول عليها من بحث سابق طبّق في نفس الأقطار تحت الدراسة. تتلخص هذه النتائج بما يلي:

1. يبدو أن هذه الأقطار تتميز بدرجة عالية من التخصص وأن قطاعات التخصص لم تتغير خلال السنوات العشرين السابقة، حيث تتركز 50 في المائة من القيمة المضافة والتشغيل في 3-5 قطاعات فرعية تتمحور حول قطاعات الملابس، والمواد الغذائية والكيماويات.
2. تتميز هذه القطاعات بدرجة ملحوظة من عدم الكفاءة وبقدر كبير من القوة السوقية، كما يعكس ذلك ارتفاع هامش الربحية وتدني معدل نمو الإنتاجية.

هذا وقد اعتبرت هذه النتائج، بعد مرور أكثر من عشرين عاماً من الإصلاحات الاقتصادية، معبّرة عن حالة تحتاج إلى مزيد من الاستقصاء، خصوصاً في ما يتعلق بعدم الكفاءة والقوة السوقية.

* خبير مشارك في المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

المنهجية المقترحة لدراسة محددات الدخول والخروج

وكما درجت العادة استعرض الأستاذ الدكتور/ خالد سقات منسق المشروع البحثي من الجامعة الحرّة ببروكسيل، المنهجية المقترحة والأدبيات المتخصصة في هذا المجال، وناقش الحضور هذه المنهجية لدراسة محددات دخول وخروج المنشآت الصناعية. وتوطئة لهذا النقاش، فقد تم الاتفاق على تصنيف المنشأة الإنتاجية من وجهة نظر الدخول إلى، والخروج من، القطاع الإنتاجي الفرعي وذلك على النحو التالي:

1. إذا ما تواجدت المنشأة في السنة السابقة لسنة معينة ولكنها لم تتواجد في السنة اللاحقة لها تعتبر المنشأة قد خرجت.
2. إذا لم تتواجد المنشأة في سنة سابقة ولكنها تواجدت في السنة اللاحقة فإنها تعتبر المنشأة قد دخلت.
3. إذا لم تتواجد المنشأة في السنة السابقة سنة معينة وكذلك السنة اللاحقة، فإنها توضع في مجموعة الإنتاج لمدة سنة.
4. إذا لم تندرج المنشأة تحت أي من التصنيفات أعلاه، فإنها تعتبر مستمرة أو باقية في الإنتاج.

على أساس من هذا التصنيف، فقد تم تعريف معدل الدخول بأنه نسبة عدد المنشآت الجديدة بين السنة الحالية والسنة اللاحقة إلى صافي عدد المنشآت في السنة الحالية؛ كما تم تعريف معدل الخروج بأنه نسبة عدد المنشآت التي خرجت بين السنة الحالية والسنة اللاحقة إلى صافي عدد المنشآت في السنة الحالية.

إستناداً إلى التصنيف الوارد أعلاه، وإلى تعريف معدلات للدخول والخروج، فإن تنفيذ الدراسات القطرية يتطلب توفير تحليل وصفي لكل قطر (للفترة منذ عام 1995) يشتمل على: (1) إجمالي عدد المنشآت مصنفة حسب الحالة؛ (2) عدد المنشآت التي خرجت من الإنتاج حسب عدد سنوات البقاء في الإنتاج؛ (3) متوسط حجم المنشآت حسب الحالة؛ (4) معامل الارتباط بين معدلات الدخول والخروج لكل سنة ولكل صناعة.

ولاستكشاف العوامل المحددة لمعدلات الدخول والخروج، فقد أقترح تقدير نموذج إقتصادي قياسي يكوّن كل من معدل الدخول ومعدل الخروج متغيراته التابعة، لكل صناعة وكل سنة. ولتفسير معدل الدخول، فقد تم اختيار متغيرات مفسّرة اشتملت على متوسط حجم المنشآت الداخلة، خصائص الصناعة، متوسط الأجر، كثافة رأس المال، البيئة المؤسسية (العوائق التجارية، سعر الصرف، قوانين العمل والاستثمار، الاستقرار السياسي، الفساد الإداري، المحاسبة الديموقراطية، ونوعية الإدارة الحكومية).

وفي ما يتعلق بالمتغيرات المفسّرة لمعدل الخروج (لكل صناعة ولكل سنة)، فقد أقترح أن تشتمل على متوسط حجم المنشآت الخارجة، متوسط عمرها، خصائص الصناعة كما تم تفصيلها لمعدل الدخول)، البيئة المؤسسية (كما تم تفصيلها)، ومعدل الدخول للصناعة.

وقد أقترح لكل من النموذجين أعلاه، ونسبة لاحتمال تفاعل المتغيرات المفسّرة مع بعضها البعض، أن تتضمن صياغة المتغيرات المفسّرة تعبيرات لمثل هذا التداخل بحيث توضح طبيعة التفاعل تحت الدراسة.

المنهجية المقترحة لدراسة تأثير الدخول والخروج على الإنتاجية

أخذ الاجتماع علماً بأكثر المفاهيم استخداماً لقياس الإنتاجية، وهما مفهوم الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وإنتاجية العمل. وعلى الرغم من احتواء مفهوم الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على معلومات أكثر مقارنة بإنتاجية العمل، إلا أنه ينطوي على عدد كبير من الافتراضات للتمكن من تقدير رصيد رأس المال، بما يجعله عرضة لهامش كبير نسبياً من الخطأ في القياس. وعلى هذا الأساس، فقد أقترح التركيز على استخدام مفهوم إنتاجية العمل.

إستناداً إلى هذا الاتفاق، فإن تنفيذ الدراسات القطرية يتطلب توفير تحليل وصفي لكل قطر (للفترة منذ عام 1995) يشتمل على تغير الإنتاجية لكل المنشآت حسب تصنيفها للسنوات تحت الدراسة ولمختلف الصناعات وكذلك للتغير في الإنتاجية للمنشآت الداخلة وتلك الخارجة لفترات زمنية لاحقة.

وللتعمق في دراسة الإنتاجية فقد أقترح تطبيق منهجية محاسبية ترمي إلى تفكيك إنتاجية العامل على مستوى الصناعة (التي تساوي المتوسط المرجح لإنتاجية العامل في كل منشأة، حيث تمثل الأوزان نصيب المنشأة في التشغيل على مستوى الصناعة) لعدد من المكونات هي:

1. إعادة الهيكلة الداخلية (بمعنى تغير الإنتاجية للمنشآت المستمرة داخل الصناعة)؛
2. الحصة السوقية (بمعنى تغير حصة المنشآت المستمرة من السوق)؛
3. المنشآت الداخلة (يتمثل في إضافة المساهمة النسبية لإنتاجية هذه المنشآت)؛
4. المنشآت الخارجة (يتمثل في طرح المساهمة النسبية لإنتاجية هذه المنشآت)؛

ولاستكشاف العوامل المؤثرة في تغير الإنتاجية فقد أقترح تقدير نموذج إقتصادي قياسي، بحيث يكون التغير في لوغاريتم إنتاج المنشأة المستمرة في سنة معينة هو المتغير التابع. وفي ما يتعلق بالمتغيرات المفسّرة، أقترح أن تشتمل على: التغير في لوغاريتم كل من رصيد رأس مال المنشأة، عدد العمال، حالتها التنافسية (مقاسة بالانفتاح التجاري على مستوى القطاع وبنسبة التركز بين المنشآت المستمرة)، معدل الدخول، ومعدل الخروج. أما بالنسبة لتفسير العلاقة السببية فقد أقترح التركيز على معاملات تقدير لوغاريتم الدخول والخروج.